

## 39- التعليق على الكافي (كتاب الوكالة) - فضيلة الشيخ أ د سامي

بن محمد الصقير- 21 ربيع الآخر 4441هـ

سامي بن محمد الصقير

بسم الله الرحمن الرحيم. قال الشيخ ابن قدامة رحمة الله تعالى في كتابه الكافي قال رحمة الله فصل ولا يصح التوكيل في شيء ممن لا يصح تصرفه فيه. لأن ما لا يملك التصرف بنفسه فبنائه أولى. فلا يصح توكيل - [00:00:01](#)

فلا يصح توكيل لأن من لا يملك التصرف اعد احسن الله اليك قال رحمة الله فصل ولا يصح التوكيل في شيء ممن لا يصح تصرفه فيه لأن من لا يملك التصرف بنفسه فبنائه - [00:00:20](#)

فلا يصح توكيل طفل ولا مجنون ولا سفيه لذلك. ولا توكل المرأة في النكاح ولا الفاسق في تزويج ابنته ولا المسلم لذمي في شراء خمر لذلك. فاما من يتصرف بالاذن كالعبد والصبي. طيب هذا كلام من المؤلف رحمة الله وهو قول ولا يصح - [00:00:46](#) وكيلو في شيء ممن لا يصح تصرفه فيه. هذا مبني على ضابط ذكره الفقهاء رحمهم الله. وهو ان من له التصرف في فله التوكيل والتوكيل فيه. من له التصرف في شيء - [00:01:06](#)

وله التوكيل فله التوكيل والتوكيل فيه من له التصرف في شيء فله التوكيل والتوكيل فيه وهذه العبارة لها منطق ومفهومها ان من له التصرف في شيء فليس له ان يوكل وسواء كان المぬ من التصرف عارضا المفلس ام غير عارض كالصبي هذا واحد ثانيا ايضا له التوكيل فيه - [00:01:49](#)

ايمن له التصرف في شيء فله ان يتوكل فيه ومن لا فلا فلو وكل نصرانيا لو وكل شخص نصرانيا في الاذان لا يصح لانه لا يصح اذنه بنفسه الا يصح اذنه؟ فلو وكل نعم. لانه لا يصح اذنه في نفسه فلا يصح توكيله فيه - [00:02:13](#) طيب لو وكل صبيا في بيع العقار قال وكلتك ايها الصبي ان تبيع هذا العقار يصح او لا لا يصح لان الصبي لا يصح فعله بنفسه فلا يصح توكيله فيه - [00:02:41](#)

ويستثنى من هذا يستثنى من ذلك اعني من قوله من له التصرف في شيء فله التوكيل والتوكيل فيه واستثنى من ذلك اذا كان المぬ من التصرف في وجود مانع لا لسبب يعود على الاهلية - [00:03:01](#)

اذا كان المぬ بوجود اذا اذا كان المぬ من التصرف لوجود مانع لا لسبب يعود على الاهلية فانه يجوز التوكيل وان لم يصح التصرف قالوا كتوكل الفقر الغني في قبض الزكاة - [00:03:22](#)

فانه يصح مع ان الغني الغني لو قبض الزكاة لنفسه يصح او لا لا يصح لكن هذا ليس ليس لعدم الاهلية ولكن لوجود في وجود مانع كذلك ايضا لا لسبب يعود الى الاهلية - [00:03:43](#)

فانه يجوز التوكيل. وان لم يصح التصرف وضرينا مثلا لتوكيل الفقر للغني وكلتك ان تقبض زكاة مالي وكلتك ان تقبض الزكاة لي من فالآن يقول يصح مع انه لو اراد الغني ان يقبضها لنفسه - [00:04:12](#)

لم يصح لكن المぬ هنا ليس لفقد الاهلية وانما لوجود مانع كذلك ايضا توكيل الاعمى مصيرا في الشراء فانه يصح مع ان الاعمى لا يصح شراؤه فيما يتوقف على الرؤية والبصر - [00:04:34](#)

لكن هذا ايضا لوجود مانع لا لزوال الاهلية القاعدة انه اذا كانت العلة فوات الاهلية لم يصح توكيله ولا توكيله وان كانت العلة وجود

المانع فانه يصح احسن الله اليك قال رحمة الله - 00:04:57

فاما من يتصرف بالاذن كالعبد والصبي والوكيل فان اذن لهم في التوكيل جاز وان عنه لم يجز. وان اطلق لهم الاذن فلهم التوكيل فيما لا يتولون مثله بانفسهم او يعجزون عنه لكثرته. يقول ولا يصح التوكيل في شيء ممن لا - 00:05:23

يصح تصرفه فيك لأن من لا يملك التصرف بنفسه فبنائه اولى. فالصبي لا يملك التصرف في البيع والشراء فلا يصح قال فلا يصح توكيل طفل ولا مجنون ولا سبيل ذلك - 00:05:43

ولا توكيل المرأة في النكاح ولا الفاسق في تزويج ابنته لانه لا ولدية يشترط في الولي ان يكون عدلا ولا المسلم لذمي في شراء الخمر لذلك تأمل من يتصرف بالاذن - 00:05:59

كالعبد والصبي والوكيل فان اذن لهم في التوكيل وانه عنه لم يجز وان اطلق لهم الاذن ذكر المؤلف ثلاث حالات اه الوكيل اذا اذا وكل الانسان في شيء فهل له فعل الوكيل - 00:06:18

ان يوكل او لا يقول هذه مسألة فيها ثلاثة بحالات الحالة الاولى ان يأذن له الموكل بان يقول وكلتك ولك ان توكل هذا واضح والحال الثاني ان يمنعه يقول وكلتك ولكن لا - 00:06:43

اسمح لك ان توكل غيرك ولا اذن لك بذلك هذا ايضا واضح والحال الثالثة ان يطلق قال وكلتك ولم يأذن ولم يمنع فهل يجوز للوكيل ان يوكل او لا يقول الاصل ان الوكيل لا يجوز له ان يوكل - 00:07:04

وذلك لأن تصرفه مستفاد بالاذن اذا لم يؤذن له فليس له ذلك الا ان الفقهاء رحمهم الله استثنوا من ذلك مسائل المسألة الاولى اذا كان ما وكل فيه ممن لا يقوم به عادة - 00:07:29

اذا كان ما وكل فيه ممن لا يتولاه عادة كما لو قال وكلتك ان تنظف البيت او ان تفرغ البالوعة وهو ممن لا يقوم بذلك عادة. فله ان يؤكد والمسألة الثانية اذا كان ذلك مما يعجزه - 00:07:52

بحيث انه لا يمكن ان يقوم به بنفسه كما لو اعطاه مثلا سلعا وقال وكلتك ان تبيعها هذا اليوم ولا يمكن ان بيعها بنفسه. لابد ان يستعين بغيره العرف هنا يقتضي - 00:08:15

او القرينة تقتضي جواز التوكيل والمسألة الثالثة اذا اذن له بذلك اذا ليس للوكيل ان يوكل الا في مسائل ثلاث المسألة الاولى ان يأذن له وان شئت فقل ليس للوكيل ان يوكل الا باذن لفظي او عرفي - 00:08:33

اللفظ ان يقول ولا في عنده وكل والعرف يدخل فيه المسألتان وهي اذا كان ممن لا يتولاه عادة او كان ذلك مما يعجزه الله ليك قال يا رزق اعد نشو夫 واضح ولا لا - 00:08:56

الا الا باذن اللفظ او عرفي طيب فصل هذا في ثلاث مسائل ان يكون ممن لا يتولى ذلك عادة. يعني رجل معروف مكانته في المجتمع تقول له مثلا وكلتك ان تنظف البيت - 00:09:26

يقول هذا مما لا يتولاه عادة نعم يقول المؤلف رحمة الله وان اطلق لهم الاذن فلهم التوكيل فيما شف اشار اليك فلهم التوكيد فيما لا يتولون مثله بانفسهم او عنه لكثرته - 00:09:56

لان تفويضه اليهم مع العلم بهذا اذن في التوكيد الواقع هو الذي يعين ذلك. قال وفيما سوى ذلك روایتان احدهما لا يجوز لهم التوكيل لأنهم يتصرفون بالاذن. فاختص بما اذن فيه ولم يؤذن في التوكيل - 00:10:12

والثانية يجوز ولكن الرواية الاولى اصح نعم احسن الله اليك قال رحمة الله لانهم يملكون التصرف بانفسهم فملكون كالمالك كالمالك الرشيد فان قال لوكيله اصنع ما شئت. لكن يملكون التصرف بانفسهم ليس اصالحة وانما - 00:10:32

وكالة وفرق بين الاصيل والوكيل احسن الله اليك قال رحمة الله فان قال لوكيله اصنع ما شئت. ملك التوكيل لانه مما يشاء وولي اليتيم كالوكيل فيما ذكرناه. ويمثل الولي في النكاح التوكيل فيه من طيب ايضا يستثنى من ذلك - 00:10:55  
ما شئت او نحو ذلك. يستثنى من ذلك ما اذا كان الموكل قد قصد الوكيل بعيشه ان كان مما يختلف فيه التصرف مما كان يختلف فيه التصرف فحينئذ ليس له ويوكيل - 00:11:17

ليس له ان يوكل مثال ذلك لو وكله مثلا في نسخ قال وكلتك ان تحج عن فلان او ان تعتمر عنه فليس له ان يوكل لان الموكل قد ارضى هذا الوكيل لديانته وعدالته - [00:11:38](#)

وقد لا يرتضى من وكله واضح اذا مستثنى من جواز توكيل الوكيل اذا اذن له يستثنى من ذلك ما اذا كان الوكيل مقصودا بنفسه بحيث ان فعل غيره او تصرف غيره او وصف غيره من لا مما يختلف فيهقصد - [00:11:57](#)

اما يختلف فيه القصد ومثل ذلك مما يختلف فيه القصد لو قال مثلا لخطاط وكلتك ان تكتب لي لوحة ها لا يجوز له ان يوكل غيره لانه انما قصده بنفسه وهذا مما يختلف فيه - [00:12:22](#)

القصد نعم الله لقاء رحمه الله وولي اليتيم كالوكيلى فيما ذكرناه ويملك الولي في النكاح ولا فيه نظر لان ولي اليتيم نيابته من الشرع لان النائب النائب قد تكون نيابته باصل الشرع - [00:12:39](#)

من الشرع وقد تكون من ايش؟ من الادمى ولي اليتيم يتصرف عن اليتيم باذن من الشرع المتصرف عن الغير باذن يكون باذن شرعى وهو المتصرف اليتيم وتارة يكون ذلك من قبل الادمى. نعم - [00:13:05](#)

ولي اليتيم ليس كالوكيلى احسن الله اليك قال رحمه الله ويمملك الولي في النكاح التوكيل فيه من غير اذن المرأة باذن ولaitه من غير جهتها فلم يعتبر اذنها في توكيله كالاب - [00:13:29](#)

وخرج القاضي غير ولاية الاجبار على الروايتين في الوكيل. والفرق بينهما ظاهر. نعم. قال ويمملك الوكيل في النكاح التوكيل فيه من غير اذن المرأة. يعني لو ان الولي قال يا شيخ وكلتك ان تزوج مولتي - [00:13:46](#)

هذا جائز ولا يشترط غظاءها لكن لكن الشرط هو ان ترضى بالنكاح لكن المقصود هنا مقصوده رحمه الله من في من وكله في عقد النكاح عندنا الان امران اذن المرأة في اصل النكاح هذا شرط - [00:14:04](#)

اذنها فيمن وكل ولها ليس بشرط لو قد وكلتك يا زيد ان تعقد نكاح ابنتي. قالت انا ما ارضى بهذا الوكيل. يقول ليس شرط هذا لا يؤثر على رضا المرأة ولا ولا علاقتها لها - [00:14:25](#)

وقوله رحمه الله وخرج القاضي غير ولاية الاجبار على الروايتين في الوكيل يعني انه في في المجبة في المجبة له ان يوكل وفي غير مجبة ليس له ان يوكل الا باذنه - [00:14:43](#)

من مجبة لان النساء على المشهور نوعان مجبة وغير مجبة المجبة هي البكر مع الاب او وصيه وغير المجبة هي السيد او البكر مع غير الاب لانه لا يشترط الاباحة - [00:15:01](#)

واذا كان لا يشترط رضاها في اصل النكاح رضاها في من يعقد النكاح من باب اولى. نعم وهذا مبني على ان المرأة تجبر على النكاح - [00:15:26](#)